

## تفسير الأزمة الدورية

بن عمارة عبد الرزاق  
طالب دكتوراه سنة ثانية اقتصاد كمي  
جامعة بومرداس

د. جمال بوزيدي  
جامعة بومرداس

:

### ملخص:

تعتبر دورية الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي ميزة ملازمة لهذا النظام منذ نشأته، ويختلف علماء الاقتصاد في تحديد أسبابها، حتى أصبح ينظر إليها على أنها ظاهرة طبيعية لا بد منها، وأن كل ما يمكن فعله بشأنها هو معاشتها كما يحدث مع الطبيعة، فالإنسان لا يستطيع أن يواجه الطبيعة، وأقصى ما يمكن أن يحققه في هذا الشأن هو معاشتها ومحاولة تجنب إخطارها ومضارها ما أمكن، ومن هنا درج في علم الاقتصاد على أن الأزمة الاقتصادية الدورية معقدة كما هي الطبيعة معقدة كذلك. لكن في الحقيقة الأزمة الاقتصادية الدورية لا هي بالظاهرة الطبيعية ولا هي بالأمر المعقد، بل هي واضحة جدا، أسبابها واضحة وحلها سهل وبسيط، وهو ما سنوضحه في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية. معدل الفائدة. الكساد. الركود. الازدهار.

### Abstract:

The periodicity of the crisis in the capitalist economy is an adjoining characteristic of this system since its inception. Economists differ in determining their causes, so that they are seen as a natural phenomenon that is inevitable and that all that can be done is living as it does with nature. Nature, and the maximum that can be achieved in this regard is to live and try to avoid notification and harmful as possible, and hence the economics that the cyclical economic crisis as complex as nature is complex as well. But in fact the cyclical economic crisis is not a natural phenomenon is not complicated, but is very clear, the reasons are clear and resolved easy and simple, which will be explained in this paper.

**key words:** Business Cycle. Interest rate. Depression. Recession. Prosperity

### مقدمة:

وقف طفل صغير أمام والدته وهو يرتعش من قسوة البرد في أحد أيام شتاء عام 1929 وسألها ببراءة: لماذا لا تدفني المنزل يا أمي؟ قالت الأم: لأنه لا يوجد لدينا فحم بالمنزل يا ولدي. فسألها الطفل: ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل. أجابت الأم: لأن والدك متعطل عن العمل. وعاد الابن يسألها: ولماذا يتعطل أبي عن العمل؟ قالت الأم: لأنه يوجد فحم كثير بالأسواق يا ولدي.

هذا الحوار القصير ذو الدلالة العميقة الذي دار بين الطفل وأمه، هو الحوار الذي صدرت به أولى صفحات كتاب الاقتصاد السياسي للبطالة لمؤلفه رمزي زكي، وجده على قصاصة صغيرة مقطوعة من إحدى الصحف الألمانية، علق على باب إحدى حجرات المعهد الذي أسسه الاقتصادي النمساوي فريديريش فون هايك، وهو المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية بمدينة فيينا. هذا الحوار يشبه وصف ديفيد شانون لأوضاع الولايات المتحدة وقت الكساد الكبير، عندما قال بأن آلاف الأرباب من القمح تركت دون حصاد بسبب

سعرها المنخفض جدا الذي لا يقابل تكاليف حصادها، وأن آلاف العبوات من التفاح متعفنة على أشجارها في الحدائق، لأنها لا تأتي حتى بتكاليف نقلها إلى السوق، بينما ينقل في الوقت نفسه آلاف الأشخاص إلى المستشفيات بسبب الجوع.

لكن كيف يحدث هذا التناقض!!؟ لماذا يرتعش الولد الصغير من البرد، مع أن الفحم سعره منخفض في السوق؟ ولماذا يتضور الناس جوعا بينما يتعفن التفاح في أشجاره؟ الأهم عاطلين عن العمل!!؟ وأين ذهبت الوظائف والأعمال؟ لماذا أصبح هؤلاء فقراء فجأة؟ الآن هناك أزمة فيض إنتاج؟ لكن إذا كان الوضع كذلك، لماذا لا يتحول هذا الفيض في الإنتاج إلى زيادة الرفاهية العامة؟ وقبل ذلك هل يكون المنتجين أغبياء باستمرار ليتورطوا في أزمة فيض إنتاج دوريا وباستمرار؟ هل نتوقع إجابة مقنعة من علم الاقتصاد؟ لا توجد إجابة مقنعة. إجابات علم الاقتصاد كلها لا تريد عن إجابة الأم لولدها: "لأنه يوجد فحم كثير بالأسواق يا ولدي"، بمعنى أن الولد يرتعش من البرد بسبب أن هناك فحم كثير في الأسواق، وهذه ليست إجابة، إنما هي بالضبط إعادة طرح السؤال في صياغة أخرى.

### أولا: ماهية الأزمة الدورية

شكلت الأزمة الدورية Business Cycle منذ أكثر من قرنين أحد الخصائص الأساسية التي ميزت التطور الاقتصادي للبلدان المصنعة، فالإقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري، وتعد الدورة الاقتصادية السمة الملازمة لهذا النظام، لهذا يرى معظم الاقتصاديين الغربيين أنه لا يمكن القضاء نهائيا على الدورة الاقتصادية، إنما التخفيف من أثارها.

### 1- تعريف الأزمة الدورية

هناك عدة تعاريف للدورة الاقتصادية أو الأزمة الدورية من بينها ما يلي:

- عرف بول جونسون Paul. M. Johnson الدورة الاقتصادية بأنها التآرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التآرجح أدني أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج الإجمالي ومعدل البطالة والمستوى العام للأسعار).<sup>1</sup>
- الدورة الاقتصادية هي التقلبات المركزية في الحياة الاقتصادية، تؤدي إلى ضياع الثروات والمداحيل وإفلاس المنظمين.<sup>2</sup>
- الدورة الاقتصادية هي عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي، وتقاس بالارتفاع والانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي.<sup>3</sup>
- وعرف الاقتصاديان بيرنز Burns وميتشل Mitsell الدورات الاقتصادية بأنها نوع من التقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساسا في إطار المؤسسات الخاصة، وتتألف الدورة من توسعات تظهر تقريبا في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود والانكماش والانتعاش، والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليست دورية.<sup>4</sup>
- ويعرفها بول سامويلسون بأنها ليست شيئا آخر سوى مظهر جديد للمشكلة الاقتصادية، متمثلة في بلوغ مستويات عالية من الاستخدام والإنتاج، وكذلك في المحافظة على صحة وتقدم الاقتصاد، واستقرار الأسعار المعقول في نفس الوقت.<sup>5</sup>

## 2- مراحل الأزمة الدورية

يمر الاقتصاد الرأسمالي بأربعة مراحل هي:

## 1-2 مرحلة الانكماش Recession

تسمى كذلك بمرحلة الأزمة Crisis وتمثل هذه المرحلة بداية الاتجاه الهبوطي في النشاط الاقتصادي، حيث تبدأ مستويات الناتج والدخل والتشغيل في التراجع والهبوط، إذ تهبط الأسعار، وينتشر الذعر، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع معدلات الفائدة، وتضعف التسويات والإيداعات والتسهيلات المصرفية، وتظهر مشاكل السيولة، وإفلاسات البنوك، وانخفاض مؤشرات البورصة، وينخفض حجم الاستثمار والإنتاج والدخل، وتزيد معدلات البطالة، وينخفض الاستهلاك، فيزيد المخزون السلعي، وهو ما يقود إلى إفلاس المؤسسات الإنتاجية الغير القادرة على المنافسة.<sup>6</sup>

## 2-2 مرحلة الكساد Depression

وتمثل هذه المرحلة أقصى درجات التراجع والهبوط أو مرحلة القاع Trough في الدورة الاقتصادية، حيث تتسم بقدر كبير من درجة تعطل الموارد الاقتصادية، وانتشار البطالة بشكل واسع، وتتسم بانخفاض الأسعار.<sup>7</sup> وفي هذه المرحلة يكون حجم الدخل الحقيقي المستهلك والاستهلاك الشخصي والدخل الفردي وعدد العمال المشتغلين في أدنى مستوياتها قياسا على الوضع الطبيعي للاقتصاد في المدى الطويل.<sup>8</sup>

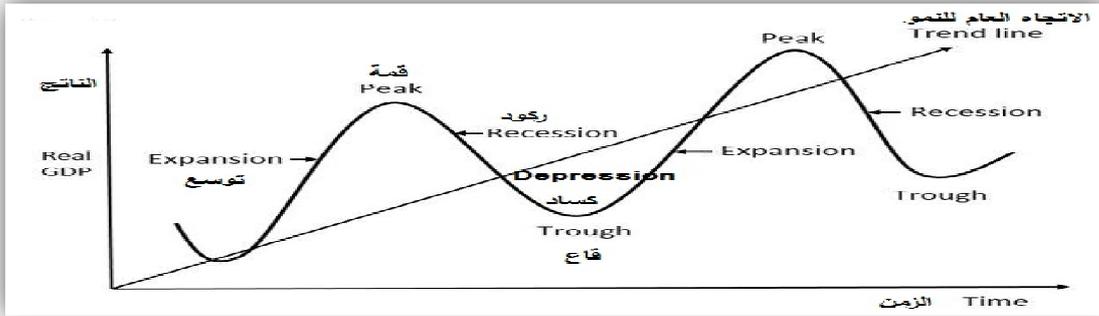
## 3-2 مرحلة الانتعاش Recovery

تسمى كذلك بمرحلة الاسترجاع، وتمثل هذه المرحلة الاتجاه الصعودي في النشاط الاقتصادي، بحيث يتوقف الإنتاج عن التراجع، ويتوقف هبوط الأسعار، ولا تحدث انهيارات جديدة، ويؤدي تقليص الإنتاج وتراجعها في هذه الأثناء إلى انخفاض مخزون السلع، مما يزيد من تحسن الأسواق شيئا فشيئا وينشط تصريف الإنتاج، وتحسن أوضاع المؤسسات، وتحسن درجة الثقة بالوضع الاقتصادي، فيستأنف المدخرون إيداع أموالهم في البنوك، ويتوسع الائتمان المصرفي، وتزيد معدلات الاستثمار والاستهلاك، ويرتفع مستوى الأسعار، وتزداد فرص العمل ومستويات التشغيل.<sup>9</sup>

## 4-2 مرحلة الرفاهية (الازدهار) Boom

تمثل هذه المرحلة قمة Peak النشاط الاقتصادي، حيث يسود الأوساط الاقتصادية شعور عالي بالتفاؤل، وتتميز بارتفاع مستوى الناتج إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر، وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى لها، وتبدأ الأسعار بالارتفاع إلى مستويات أعلى، وتظهر بعض الاختناقات أو نفاذ بعض الموارد الاقتصادية، ويظل احتمال حصول الخسارة ضعيفا جدا.<sup>10</sup> هذا وترتبط كل مرحلة ارتباطا عضويا بالمراحل الأخرى، ويتم الانتقال بينها آليا، بحيث تتناوب مراحلها بين الركود والانكماش إلى الكساد ثم الانتعاش وصولا إلى مرحلة القمة والازدهار، كما هو واضح في الشكل 1.

## الشكل 1: مراحل الدورة الاقتصادية.



Source: Préparé par le chercheur selon: Gottfried Haerler, Prosperite et Depression, op cit , p 291-320.

## ثانيا: التفسير الاقتصادي للأزمة الدورية

شغل موضوع الأزمة الدورية القسم الأهم من الدراسات الاقتصادية، خاصة خلال القرن العشرين، لكن أقصى ما انتهت إليه النظرية الاقتصادية هو التنظير للتعایش مع الأزمة الدورية، كاستلهم من مبدأ تعایش الإنسان مع الطبيعة التي لا يستطيع تغييرها أو حتى مواجهتها، لذلك دائما توصف هذه الأخيرة بالظاهرة المعقدة، مع أنها في حقيقة الأمر في غاية الوضوح، أما ممكن التعقيد، فهو صعوبة إدراك وضوح الظاهرة بالاعتماد على علم الاقتصاد كما هو عليه.

## 1- النظريات النقدية

ثمة اتجاهين متميزين ضمن إطار النظريات النقدية، الاتجاه الأول يضم الاقتصاديين الذين قدموا تفسيرات نقدية بحجة للدورة الاقتصادية، فاعتبروا أن هذه الأخيرة عبارة عن ظاهرة نقدية تحدث بسبب طبيعة النظام النقدي والمصرفي للرأسمالية، أما الاتجاه الثاني فيفسر الدورة الاقتصادية بالإفراط في الترسيل الناتج عن طبيعة الاقتصاد النقدي للرأسمالية، ويأخذ هذا الاتجاه بفكرة معدل الفائدة الطبيعي التي ابتكرها فيكسل، كقاعدة نظرية محورية في تفسير الدورة الاقتصادية.

## 1-1 نظرية هوتري

في تحليل هوتري هناك ثلاثة أطراف أساسية فاعلة في إحداث الدورة، وهي: المستهلكين، والتجار، والبنوك، وأهم ما يقوم به المستهلكين هو تلقي الدخل وإنفاقه على الاستهلاك، أما التجار فيقومون ببيع السلع وتخزينها وتقديم طلبات للمنتجين لإنتاج السلع، وأما البنوك فتقوم بوظيفة الوساطة المالية بتلقي الودائع من الأفراد والشركات وإقراض المستثمرين، كما تقوم بوظيفة خلق النقود، وقدرتها في ذلك تتوقف على الاحتياطات القانونية، ويتعامل التجار مع البنوك لتمويل تكوين مخزوناتهم السلعية، وهم عندما يقترضون يقومون بدفع

أسعار السلع التي طلبوها من المنتجين، وعليه تذهب النقود المقترضة من التجار إلى المنتجين الذين يقومون بدورهم بإنفاقها على أصحاب عناصر الإنتاج المشتغلين في الإنتاج، ليستخدما هؤلاء بعد ذلك في الإنفاق الاستهلاكي<sup>2</sup>.

حسب هوتري فإنه لكي يتحقق التوازن، يجب أن تتعادل كمية الائتمان المصرفي التي خلقتها البنوك مع الكمية التي تسحبها هذه الأخيرة من التداول، وأن نسبة الأرصدة النقدية للمستهلكين والتجار إلى إنفاقهم الجاري تظل ثابتة، وهي في رأيه تظل ثابتة في الأجل القصير. ويتأثر الطلب الكلي بالتغير الذي يحدث في الإنفاق النقدي، والذي يتوقف بدوره على كمية النقود مضروبة في سرعة التداول (M.V) كما تنص معادلة كمية النقود، ويعتقد هوتري أن معدل الفائدة يمثل التكلفة الأساسية التي يأخذها التجار بعين الاعتبار عندما يقومون بتكوين مخزوناتهم السلعية، وبالتالي فهو عنصر حاسم في تحديد أرباحهم، فإذا تغير معدل الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً، فإنه يؤدي إلى تغيير نسبة المخزون إلى المبيعات لدى التجار<sup>11</sup>.

فهوتري يركز على الإنفاق الاستهلاكي في بداية الأمر، ويقر بأن الاستهلاك هو المحدد لحجم الاستثمار والدخل، لكنه اعتقد في نفس الوقت أن الاستثمار دالة في معدل الفائدة، وهذا تناقض مزمن في علم الاقتصاد من آدم سميث إلى يومنا هذا، ولذلك انتهى إلى تفسير الأزمة الدورية على أنها أزمة فيض إنتاج تحدث بسبب التغيرات النقدية وأهمها تغير معدل الفائدة.

تحدث مراحل الدورة في ضوء علاقات الأطراف الثلاثة بعضها ببعض، ولتبيان كيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى، نفترض أن البنوك استطاعت أن تعيد بناء أرصدها في فترة الركود، أو أن كمية النقود قد زادت بشكل عام بسبب دخول كمية إضافية من الذهب إلى داخل البلاد نتيجة الفائض التجاري، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع احتياطات البنوك، ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة على القروض، وهو ما يغري التجار على طلب القروض لزيادة حجم مخزوناتهم، ثم التقدم بهذه القروض إلى منتجيهم مع إعطائهم أوامر بزيادة حجم الإنتاج، فيقوم المنتجون بزيادة خطط الإنتاج وتأجير المزيد من عناصر الإنتاج، وتوزيع القروض على أصحاب هذه العناصر باعتبارها دخولا لهم في شراء السلع الاستهلاكية، ما يؤدي إلى تقليل حجم المخزونات السلعية لدى التجار، الأمر الذي يشجعهم على طلب المزيد من القروض، وزيادة الأوامر للمنتجين بإنتاج المزيد من المنتجات، وفي هذه الحالة لن تمنع البنوك ما دامت احتياطياتها لم تصل بعد إلى حدها الأدنى القانوني، ويقوم المنتجون بزيادة طلبهم على عناصر الإنتاج لزيادة خطط الإنتاج لمواجهة مطالب التجار، فيزيد الدخل ويزيد الإنفاق على الاستهلاك، فتقل المخزونات السلعية، وتسري موجة تراكمية متدافعة من الانتعاش، فتزيد فرص التشغيل والدخل والإنفاق، وتقل البطالة إلى حدها الأدنى<sup>12</sup>.

لكن هذه الموجة من الانتعاش سرعان ما تصل إلى ذروتها بفعل ارتفاع معدلات الفائدة، وبدئ ظهور التضخم، خاصة إذا كان الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، فتتخفف مرونة العرض اتجاه الزيادة في الطلب، وتتسبب ندرة عناصر الإنتاج في ارتفاع أسعارها، وقد تنتقل عدوى ارتفاع الأسعار إلى جميع العناصر الأخرى، فتسري حينئذ موجة من الارتفاعات المستمرة للأسعار، يقول هوتري في هذا الشأن: "إذا لم يحدث تضيق للائتمان فإن المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بشرط ترك الأثمان ترتفع إلى ما لا نهاية، وبشرط التخلي عن قاعدة الذهب"<sup>13</sup>، وبالنسبة لمعدل الفائدة فإن البنوك بتوسعها في منح القروض تقل احتياطياتها، ما يعرضها إلى مشاكل السيولة، فتلجأ إلى رفع معدلات الفائدة للتقليل من الإقراض، ومن جهة أخرى إذا ساد التضخم

خلال الموجة التوسعية التراكمية، فإن ذلك سيهدد ميزان المدفوعات، إذ تقل الصادرات وترتفع الواردات ويؤدي ذلك إلى خروج الذهب، واستنزاف احتياطيات البنك المركزي من الذهب وتعريض قيمة العملة إلى الانخفاض، وهو ما يجبر البنك المركزي على رفع سعر الخصم فيرتفع معدل الفائدة، ويزداد معدل الفائدة تحدث نقطة التحول التي يظهر بعدها الركود.<sup>14</sup>

فارتفع معدل الفائدة يضطر التجار إلى الامتناع عن الاقتراض، ويقللون من طلباتهم للمنتجين، فيقل الإنتاج وتقل عوائد عناصر الإنتاج، فينخفض الاستهلاك، ويتكدس المخزون، وتنخفض الأسعار من أجل تصريف المخزون، وبانخفاض الأسعار تنخفض الأرباح، ويتكدس المخزون يقل طلب التجار من المنتجين، فيقل الإنتاج وعوائد عناصر الإنتاج مرة أخرى، وتظهر البطالة وتنخفض الأجور والأرباح، ويسود التشاؤم بين التجار والمنتجين، إلا أنها مرحلة سرعان ما تصل إلى نهايتها حينما يتزايد حجم الاحتياطيات لدى البنوك، بعد أن يكون التجار والمستهلكون قد سدّدوا ديونهم لهذه البنوك للتخفيف من أعباء خدمتها، فيزيد حجم السيولة لديها وتقل كمية النقود المتداولة، فتلجأ البنوك بهدف تحقيق الربح إلى تخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض منها، كما أن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات، فيتدفق الذهب إلى الداخل من جديد، وهو ما يزيد من قدرة البنوك على زيادة كمية النقود، وستحرص البنوك بهدف تحقيق الأرباح على تخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض، وتخفيض معدلات الفائدة تبدأ من جديد دورة أخرى.<sup>15</sup>

## 2-1 نظرية فريدمان

يعتقد فريدمان والنقدويين عموماً أن النظام الرأسمالي مستقر بطبيعته، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود، إلا من خلال التقلبات الكبيرة في عرض النقود، وهنا يميز النقدويين بين آثار السياسة النقدية في الأجل الطويل وآثارها في الأجل القصير، ولشرح فكرتهم نفترض أن البنك المركزي اتبع سياسة نقدية توسعية، فنزل إلى السوق مشتريا السندات الحكومية، فطبقاً لفريدمان وشفارتز ينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الأوراق المالية، وبذلك ينخفض العائد عليها، فتتغير تركيبة محفظة الأوراق المالية لدى العامة، فالأفراد قد أصبحوا يملكون الآن مزيداً من النقود وكمية أقل من الأصول المالية، ولما كانت دالة الطلب على النقود عند فريدمان ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، فالأفراد في هذه الحالة سوف يزيدون من إنفاقهم، سواء على الاستهلاك الجاري أو على شراء أوراق مالية جديدة وأصول عينية مثل الأراضي والعقارات، ما يرفع أسعارها، وباختصار سوف تتسبب زيادة عرض النقود في زيادة الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أي زيادة الطلب الكلي، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام التام، فهذه السياسة سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي وتقل البطالة، وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى من الناتج، أما إذا استمرت هذه السياسة النقدية التوسعية، فإن ذلك سيؤدي إلى التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.<sup>16</sup>

أما إذا حدث العكس، أي سياسة نقدية انكماشية بأن يلجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بمعدلات محسوسة عن طريق بيع السندات الحكومية، فإن الطلب الكلي ولو أنه سينخفض إلا أن الأسعار ربما لن تستجيب فوراً، إذ لا بد من مرور فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي، فيعدلوا من خطط إنتاجهم، كما أن العاطلين عن العمل لن يقتنعوا فوراً بانخفاض الطلب على

خدماتهم، وعلى ذلك سيرفضون ربما الأعمال التي تعرض عليهم بأجور أقل، اعتقاداً منهم أنهم سيجدون عملاً أفضل في القريب، وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطيلهم، وعلى هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش، ومعنى ذلك أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فوراً مع انخفاض عرض النقود والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي، ومن هنا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي.<sup>17</sup>

لذلك هاجم فريدمان وأنصاره منحني فيليبس الكينزي الذي ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحني فيليبس عقب ظهور ما يسمى بالكساد التضخمي، ليعلنوا أن التضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة على النحو الذي شل كفاءة آليات الأسعار في سوق العمل، وأن المسئول عن ذلك تبني شعار التوظيف الكامل من قبل حكومات الدول الصناعية، ويعتقد النقديون أن إعانات البطالة في الدول الصناعية تجعل العاطلين غير عابئين بالبحث عن فرص للعمل، وفي هذا يقول فريدمان: "إن العاطل المقيد الآن على برامج الرعاية الاجتماعية يتردد في الوقت الحاضر عن قبول وظيفة ما، حتى لو كان مرتبها يزيد على ما يتقاضاه من برامج الرعاية الاجتماعية، لأنه في حالة فقدانه لهذه الوظيفة قد يمر بعض الوقت حتى يعاد قيده مرة أخرى في سجلات الرعاية".<sup>18</sup>

### 3-1 نظرية فيكسل

ذهب فيكسل إلى تفسير الأزمة الدورية من خلال متابعة الفرق بين معدل الفائدة النقدي *Monetary Rate of Interest* وبين ما سماه بمعدل الفائدة الطبيعي *Natural Interest* وما ينتج عن هذا الفرق في حجم الائتمان المصرفي من حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي، إما صعوداً نحو الانتعاش، أو هبوطاً نحو الانكماش، ومعدل الفائدة النقدي هو المعدل السائد في السوق، والذي يحدده البنك على القروض التي يمنحها للأفراد والشركات، أما معدل الفائدة الطبيعي أو العيني في تسمية أخرى، فهو المعدل الذي كان سيسود في الاقتصاد العيني، حيث يعرض الادخار العيني مقابل معدل فائدة عيني أو حقيقي، فمثلاً المزارع الذي يفضل زراعة أرضه بنفسه يحصل على عائد هو معدل الفائدة العيني، أما إذا قام ببيع أرضه لإقراض المبلغ بفائدة، فإنه يحصل على معدل الفائدة النقدي، والمعدل الأول يساوي تقريباً الإنتاجية الحدية الحقيقية لرأس المال.<sup>19</sup>

ولكي يتحقق التوازن حسب فيكسل لا بد أن يتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي، أما إذا لم يتعادلا، فنكون إزاء حالة من اختلال التوازن، وما تلبث أن تظهر في الاقتصاد حالة تراكمية تدافعية تؤدي عبر الزمن إلى استعادة التوازن المفقود، فإن كان معدل الفائدة النقدي أقل من معدل الفائدة الطبيعي، فإن ذلك سيحفز المستثمرين على الاقتراض لتمويل عملية الاستثمار، لأن كلفة الاستثمار متمثلة في معدل الفائدة النقدي أقل من العائد الحقيقي متمثلاً في معدل الفائدة الطبيعي، فيتزايد الطلب على عوامل الإنتاج لتشغيلها وجذبها إلى قطاع الاستثمار، وفي هذه الحالة مع افتراض حالة التوظيف الكامل، وهي الحالة الطبيعية المألوفة لدى الكلاسيك، فإن الزيادة التي ستحدث في قطاع إنتاج سلع الإنتاج، لا بد أن تكون على حساب النقص الذي يحدث في قطاع إنتاج سلع الاستهلاك، فترتفع أسعار هذه الأخيرة وتزيد أرباح ودخول المشتغلين بإنتاجها، وهو ما يدفعهم إلى زيادة الاقتراض من البنوك للتوسع في خطط الإنتاج والاستثمار، وهكذا تنطلق حركة توسعية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها، كما أن تزايد الطلب على

عوامل الإنتاج وتحويلها إلى قطاع إنتاج سلع الإنتاج من شأنه أن يرفع من دخول أصحاب هذه العوامل، وهكذا يظهر التضخم رويدا رويدا مع ما يصاحبه من مشاكل، فتضطر السلطات النقدية إلى التدخل فترفع من معدل الفائدة النقدي لكي تحد من الائتمان.<sup>20</sup>

فإن ارتفع معدل الفائدة النقدي إلى حد يجاوز معدل الفائدة الطبيعي، وهي الحالة التي يرى فيكسل بأنها كثيرة الحدوث، فسوف تبدأ حركة انكماشية تراكمية في الاتجاه المعاكس للحركة التوسعية السابقة، حيث يقل الطلب على الائتمان، ويضعف الاستثمار، وتنخفض الأسعار، وتظهر البطالة، ولن يخرج الاقتصاد من هذه المرحلة حسب فيكسل إلا إذا انخفض معدل الفائدة النقدي إلى مستوى أقل من مستوى معدل الفائدة الطبيعي، وعندئذ تبدأ موجة تراكمية توسعية من جديد.<sup>21</sup>

#### 4-1 نظرية هايك

ينطلق هايك بصدد شرح آليات الدورة الاقتصادية من الافتراض الكلاسيكي المعروف، وهو أن الاقتصاد في حالة توازن التشغيل التام، ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي، ويقول هايك: " إذا أردنا دراسة تقلبات الإنتاج، وجب علينا أن نبدأ من حيث تتوقف النظرية الاقتصادية العامة، أي انطلاقا من شرط التشغيل الكامل لكل مورد"<sup>22</sup>. فإذا قررت الوحدات الإنتاجية أن تطيل مسار الإنتاج، أي تزيد من مراحل الإنتاج العليا المنتجة للسلع الاستثمارية، لكي يمكن في الأجل الطويل زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، فمن أين تدبر التكلفة ومن يتحملها؟ وهنا يفرق هايك بين حالتين، الأولى هي قيام المجتمع بشكل اختياري بزيادة حجم مدخراته، والثانية هي قيام الجهاز المصرفي بتمويل هذه التكلفة والنتائج ستكون مختلفة.<sup>23</sup>

ففي الحالة الأولى التي قرر فيها المجتمع زيادة ادخاره بشكل طوعي، ما يعني زيادة ميل الادخار (نقص الميل للاستهلاك) وانخفاض معدلات الفائدة نتيجة زيادة الادخار، الأمر الذي سيثجع المستثمرين على استغلال الموارد وتوجيهها إلى المراحل العليا للإنتاج، لكن مادام الاقتصاد في حالة توظيف كامل، فلا يمكن زيادة استخدام هذه الموارد في هذه المراحل إلا على حساب نقص الموارد الموظفة في المراحل الدنيا من الإنتاج، وعليه فإن الزيادة التي تحدث في إنتاج السلع الاستثمارية سيرافقها نقص في إنتاج السلع الاستهلاكية، ويحدث هذا لأن أسعار السلع الاستثمارية قد ارتفعت بسبب زيادة الطلب عليها، وترتفع من ثم معدلات الأرباح في المراحل المختلفة المنتجة لها، مما يغري على زيادة إنتاجها، في حين انخفاض الإنفاق على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الميل للادخار يؤدي إلى خفض الطلب عليها، فتتخفف أسعارها، ما يقود إلى خفض إنتاجها، وعلى كل حال ستؤدي هذه العمليات إلى زيادة عدد المراحل العليا للإنتاج، وتضلل الموارد تنتقل بين هذه المراحل بحسب معدلات الربح، إلى أن تقل الفروق ويستقر الوضع.<sup>24</sup>

وواضح أن ذلك يقود إلى حدوث تقلبات في مستويات الإنتاج والعمالة والدخل أثناء تغيير هيكل الإنتاج، فبينما ينخفض حجم الدخل والنتاج وتزيد البطالة في المراحل الدنيا من الإنتاج، فإنه يحدث العكس في المراحل العليا من الإنتاج، لكن هايك يعتقد أن هذه التقلبات بسيطة ومؤقتة، تتكفل تغيرات الأسعار النسبية بعلاجها واستعادة التوازن بعد أن تكون مراحل الإنتاج قد تعددت وأصبح الاقتصاد أكثر إنتاجية، وعند ذلك يمكن تعويض المستهلكين الذين انقصوا بشكل طوعي من استهلاكهم لزيادة حجم المدخرات من أجل التوسع في إنتاج السلع الاستثمارية، وبالتالي زيادة الاستهلاك تمثل العائد المستقبلي مقابل التنازل الحالي عن الاستهلاك.

أما الحالة الثانية التي يمكن فيها تمويل زيادة الاستثمار في المراحل العليا للإنتاج عن طريق الجهاز المصرفي، بافتراض بقاء ميل ادخار الجماعة ثابتا، وهي الحالة التي رأى فيها هايك لب المشكلة وسر التقلبات الدورية في الإنتاج والتشغيل والدخل، بسبب ما سينجم من مغالاة في الترسع والاستثمار، فالبنوك رغبة منها في تعظيم أرباحها، سوف تقوم بتخفيض معدل الفائدة النقدي عن مستوى معدل الفائدة الطبيعي<sup>25</sup>، وهو الأمر الذي يخلق حوافز لدى المستثمرين لزيادة طلبهم على الائتمان، بسبب توقعاتهم المتفائلة، وتقوم البنوك في هذه الحالة بمنح ائتمان يزيد عن مستوى الادخار الذي قرره أفراد المجتمع، وسيقوم المستثمرون باستخدام الائتمان بزيادة طلبهم على السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها، ما يحث منتجها على زيادة إنتاجها وطلب المزيد من الائتمان، لكن ما دما في حالة التوظيف الكامل وثبات حجم الدخل الحقيقي، فلا يمكن إنتاج السلع الاستثمارية ما لم يسحب جزء من عناصر إنتاج السلع الاستهلاكية، ولا يتم ذلك إلا بدفع دخول أعلى لعناصر الإنتاج هذه، فإذا تحقق ذلك، فإن إنتاج سلع الاستهلاك سوف يقل، وبثبات الميل للاستهلاك سيؤدي نقص سلع الاستهلاك إلى ارتفاع أسعارها، وهذا الانخفاض هو ادخار إجباري.

والدخول الموزعة على عناصر الإنتاج المسحوبة من إنتاج سلع الاستهلاك، سوف يعاد إنفاقها على السلع الاستهلاكية التي ترتفع أسعارها أسرع من ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية، وهو ما يغري المنتجين على التحول إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، فتنتقل الموارد من المراحل العليا إلى المراحل الدنيا للإنتاج، لكن المشكلة هي أن المراحل العليا للإنتاج تكون قد أنتجت قدرا كبيرا من السلع الاستثمارية التي يقل الطلب عليها، فيحدث فائض عرض فتهدى أسعارها، وتجر معها خسائر وإفلاسات لمنتجها.

فحسب هايك، فإن الإفراط في التمويل المصرفي الناتج عن انخفاض معدل الفائدة الحقيقي دون مستوى معدل الفائدة الطبيعي أدى إلى تخصيص الموارد بشكل خاطئ، وعقوبة ذلك حدوث أزمة لا محالة، تملك فيها الكثير من السلع الاستثمارية التي أفرط في إنتاجها، في الوقت الذي يكون فيه التضخم قد انطلق ليعر يد في الاقتصاد، وقد يمكن تأجيل الأزمة لو استمر التمويل التضخمي، لكن مهما تأجلت الأزمة فإن البنوك لا بد لها من أن يأتي يوم ترفع فيه معدلات الفائدة، خاصة إذا تضرر الاحتياطي القانوني، كما أن البنك المركزي قد يضطر إلى أن يتحرك ليدراً مخاطر انفلات التضخم ونتائجه غير المرغوب فيها، ويؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى جعل الكثير من المشاريع غير مربحة، ويزيد من أعباء الديون، وهنا تنفجر الأزمة، فتتوقف الكثير من الصناعات الاستثمارية عن الإنتاج، وتهدى أسعارها، وتسرح العمالة، وتحدث إفلاسات كثيرة، ويتجه المنتجون إلى إنتاج السلع الاستهلاكية الأكثر ربحية، فتقل مراحل الإنتاج العليا ويبدأ هيكل الإنتاج بتصحيح نفسه، وتخيم على المجتمع في هذه الفترة معالم الكساد، وتكون البطالة إجبارية لكنها مؤقتة في رأي هايك، ويزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدي الذي يمارسه الجهاز المصرفي<sup>26</sup>.

## 2- نظريات الاقتصاد الحقيقي

على عكس النظريات النقدية فإن نظريات الاقتصاد الحقيقي تعتبر الأزمة الدورية ظاهرة حقيقة تحدث بسبب تقلبات بعض أو كل متغيرات الاقتصاد الحقيقي: الادخار والاستهلاك والاستثمار والتشغيل والإنتاج وغيرها، مع عدم إهمال المتغيرات النقدية التي لها دورها الإضافي في حدوث الدورة الاقتصادية و أدوار أخرى في تعاقب مراحلها المختلفة.

## 1-2 نظريات نقص الاستهلاك

إن تفسير الأزمة الدورية في النظام الاقتصادي الرأسمالي بنقص الاستهلاك تفسير قديم، له جذوره في كتابات الاقتصاد الميركنتيلي والبدايات الأولى للاقتصاد السياسي، كما هو الحال في كتابات مالتس Malthus و سيسمونيدي Sismondi ولورد لودردال Lord Laouddale<sup>27</sup> لكن هذه الكتابات القديمة لم تلقى اهتمام كبير من قبل أغلب اقتصاديي المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فعلم الاقتصاد في هاتين المدرستين تأسس على نظرية الإنتاج، وبقي ينظر إلى الاقتصاد بأعين الإنتاج فقط، فحتى بعد تأسيس نظرية الاستهلاك على يد النيوكلاسيك والتي جاءت مستنسخة من نظرية الإنتاج هي الأخرى، بقي بحث الأزمة الدورية في إطار نظرية الإنتاج، واستمر هذا الوضع المشوه حتى بعد ظهور نظرية كينز، بل إن حتى بعض المنظرين لنظرية نقص الاستهلاك كانوا متحيزين إلى نظرية الإنتاج، ومنهم اقتصاديين في القرن العشرين مثل ليدرر Emil Lederer ومامري Mummery إذ فسروا الأزمة الدورية بأنها تحدث بسبب نقص الاستهلاك، لكن نقص الاستهلاك يعني زيادة الادخار، وهذه الزيادة في الادخار توجه إلى زيادة الاستثمار والإنتاج، فتحدث أزمة فيض إنتاج، كما هو الحال في نظريات إفراط الترسيل.

كذلك حال نظريات كل من كاتشينجز وهوبسن وفوستر التي انتهت إلى أن الأزمة تحدث بسبب نقص الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الادخار على الاستثمار، والادخار الزائد قد لا ينفق على الاستثمارات الجديدة، بل قد ينفق على شراء العقارات مثلا، وبالتالي نقص الاستهلاك لم تعوضه زيادة الاستثمار،<sup>28</sup> متخيلين أن ذلك ممكن أصلا، مثل هذه السذاجة وقع فيها كينز كذلك، وهي نتيجة مباشرة للاعتقاد بأن الاستثمار دالة في معدل الفائدة، خلافا للواقع الذي لا يستطيع أن ينكره الاقتصاديون وهو أن الاستثمار مشتق من الاستهلاك.

إن نظرية نقص الاستهلاك Theory of under consumption لا تقدم تفسيراً واضحاً لسبب نقص الاستهلاك أصلاً، ما عدى سبب غارق في الدائرية المقفلة هو زيادة الادخار، فزيادة الادخار هي نفسها نقص الاستهلاك، وسبب ذلك بحث الموضوع في إطار نظرية الإنتاج وأعين الإنتاج لكنها في رأينا أقرب النظريات إلى الحقيقة وإن كانت ناقصة.

لقد استشهد البروفيسور هيكرش بعدد من النماذج على ما اسمها "الإيمان العميق بفائدة الترف والعواقب الوخيمة للتقشف"، فقد كان ينظر الميركنتيلين إلى التقشف على أنه سبب البطالة، وذلك بسبب الاعتقاد بأن الدخل الحقيقي ينقص بمقدار النقود التي لم تدخل في التبادل، إلى جانب الاعتقاد بأن الادخار يسحب النقود من التداول، ففي عام 1598 انتقد لافماس Laffmas في "الكنوز والثروات المخبئة من جعل الدولة في حالة أجمه" "Les Tresors et Richesses pour mettre L'etat en Splendeur" المعترضين على استخدام الحرائر الفرنسية، على أساس أن شراء السلع الترفية يخلق مصدر رزق للفقراء، بينما يؤدي الشح إلى موتهم من العوز، وفي عام 1662 برر ويليام بيتي "الأعمال الترفية والعروض الفخمة وأقواس النصر.. الخ" على أساس أن تكاليفها تعود إلى جيوب العمال في مصانع البيرة والخبازين والخياطين وصناع الأحذية، ومن هم على شاكلتهم. كذلك برر فورتراي "الإسراف في الملابس" واستنكر فون شروتر عام 1686 قواعد تنظيم الإنفاق، وأعلن أنه يتمنى لو ازداد تباهي الناس في الملابس وما إلى ذلك، وكتب باربون Barbon

عام 1690: "إن الإسراف رذيلة ضارة بالإنسان، لكنها ليست ضارة بالتجارة .. والجشع رذيلة ضارة بالإنسان والتجارة معا" وفي عام 1695 صرح كاري Cary أنه لو قام الجميع بإففاق المزيد سيحصلون جميعا على دخول أكبر وقد يعيشوا عندئذ في وفرة أكبر".

يقول ماندفيل: "هذا السلوك الاقتصادي الحريص الذي يسمى الادخار، هو طريقة مضمونة لزيادة ممتلكات أي أسرة، ولهذا ظن الكثير أن نفس الطريقة لو سلكها معظم الناس وهو ما يعتقدون بإمكانية حدوثه عمليا، سيكون لها نفس التأثير على الدولة برمتها ... يتمثل الفن العظيم لإسعاد أمة وتحقيق ازدهارها في إعطاء الجميع فرصة العمل، وكفي يتحقق ذلك يجب أن يكون اهتمام الحكومة الأول منصبا على تعزيز أكبر تنويعة يمكن للعقل الإنساني ابتكارها من الصناعات والفنون والحرف، والثاني على تشجيع الزراعة وصيد الأسماك بكل فروعهما، بحيث يتم إجبار الأرض برمتها على أن تبذل طاقتها مثل الإنسان. من هذه السياسة، وليس من القواعد التافهة الخاصة بالإسراف والتقتير يجب أن نتوقع عظمة وهناء الأمم، فسواء ارتفعت أو انخفضت قيمة الذهب والفضة، ستبقى سعادة كل المجتمعات تعتمد دوما على ثمار الأرض وعمل الإنسان، اللذين إذا اجتمعا معا يشكلان كنزا أكثر ضمانا، وأقل قابلية للنضوب، وأشد واقعية، من ذهب البرازيل وفضة بوتوسي".<sup>29</sup>

لكن هذه الآراء سببت ازدياد علماء الأخلاق والاقتصاد لقرنين من الزمان، ولم يعاود هذا المذهب الظهور في الدوائر المحترمة حتى أخذ مفهوم كفاية الطلب الفعال في المرحلة الأخيرة لدى مالتس موضعا محددًا كتفسير علمي للبطالة، يقول مالتس: "نرى في كل مكان في العالم طاقات إنتاجية هائلة غير مستخدمة، أفسر هذه الظاهرة بأن الافتقار لتوزيع سليم للناتج الفعلي يجعل الدوافع اللازمة لاستمرار الإنتاج غير متوفرة، وأكد بوضوح أن محاولة التراكم بسرعة التي تقتضي بالضرورة تقليل الاستهلاك غير الإنتاجي إلى حد كبير، لا بد أن تكبح نمو الثروة قبل الأوان، وذلك لأنها تعيق البواعث المعتادة على الإنتاج بشكل كبير.. لكن لو كان صحيحا أن محاولة التراكم بسرعة ستحدث مثل هذا الانقسام بين العمل والأرباح لدرجة تصل تقريبا إلى تدمير الدافع للتراكم المستقبلي والقدرة عليه ومن ثم القدرة على إعالة وتشغيل عدد متزايد من السكان، أليس من اللازم أن يتم الاعتراف بأن محاولة التراكم هذه أو الادخار المفرط قد تكون في الحقيقة ضارة بالدولة"<sup>30</sup>.

لكن ريكاردو كان صامتا أذنيه تماما عما قاله مالتس، والفقرة السابقة هي اقتباس من خطاب بعثه مالتس إلى ريكاردو<sup>31</sup> ودخلت نظريات نقص الاستهلاك في سبات حتى ظهر عام 1889 كتاب فسيولوجيا الصناعة لصاحبه ج. أ. هوبسون و أ. ف. مامري، جاء فيه: "إن الهدف من الإنتاج هو توفير المنافع وسبل الراحة للمستهلكين، وهو عملية مستمرة بدءا من المعالجة الأولى للمواد الخام حتى اللحظة التي يتم استهلاكها فيها نهائيا كمنفعة أو كوسيلة للراحة، فطالما كان الاستخدام الوحيد لرأس المال هو المساعدة على إنتاج هذه المنافع وسبل الراحة، سيتغير المقدار الكلي المستخدم بالضرورة مع إجمالي المنافع وسبل الراحة المستهلكة يوميا أو أسبوعيا، فبينما يزيد الادخار من المقدار الكلي لرأس المال، فإنه يقلل في الوقت نفسه من كمية المنافع وسبل الراحة المستهلكة، ومن ثم لا بد أن تؤدي ممارسة هذه العادة بشكل مفرط، إلى تراكم رأس المال بما يفيض عن المطلوب للاستخدام، وستبقى هذه الزيادة في شكل إنتاج زائد بشكل عام".<sup>32</sup> وكان هوبسون يرى أن نقص الاستهلاك ينتج عن سوء توزيع الدخل، لكنه لا يوضح أسباب سوء توزيع الدخل<sup>33</sup>.

يعقب كينز على كلام هوبسون ومامري قائلا: "وهكذا نصل إلى خطأ النتيجة التي بنيت عليها كل التعاليم الاقتصادية منذ آدم سميث، وهي أن الكمية المنتجة تتحدد بالمقادير الكلية لعناصر الإنتاج المتاحة، الطبيعة ورأس المال والعمل. إن الكمية المنتجة يمكن بالفعل كما حدث مرارا وتكرارا أن كانت أقل بكثير من الكمية التي تحددها كمية عناصر الإنتاج، لأن الادخار المفرط وسوء توزيع الدخل يؤديان إلى كبح الاستهلاك، ومن ثم كبح الإنتاج، يعني هذا أن الاستهلاك يحدد الإنتاج في الحالة الطبيعية للمجتمعات الاقتصادية الحديثة، وليس العكس"<sup>34</sup> لكن كينز مع إدراكه أن الاستهلاك هو الذي يحدد الإنتاج فإنه جعل الاستثمار دالة في معدل الفائدة، وفسر الأزمة الدورية بضعف الكفاية الحدية لرأس المال، بمعنى أنه وقع في الخطأ الذي وصفه هو نفسه في الاقتباس السابق، لكن ذلك لم يكن مجانا، إنما من أجل حجز مكان لنظرية الفائدة في علم الاقتصاد.

## 2-2 نظرية كينز

ينطلق كينز من مفهوم تفضيل السيولة، فهو يرى بأن الأفراد لا يحتفظون بالنقود من أجل المعاملات فقط، بل يفعلون ذلك أيضا من أجل الحيلة والمضاربة، وبالتالي تتسرب النقود من تيار الدخل، فليس كل ادخار هو استثمار كما اعتقد الكلاسيكيون، بالمقابل وفي نفس الوقت، تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الادخار على الاستهلاك، كل ذلك يؤدي إلى أن يكون الاستثمار أقل من الادخار، ونقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وتبعاً لانخفاض الدخل ينخفض الادخار كدالة في الدخل، فيتعادل الاستثمار والادخار عند مستوى أقل من المستوى السابق للدخل.

لكن ما الذي يمنع أن يرتفع الاستثمار ليعادل الادخار في مستوى هذا الأخير، بدل أن ينخفض الاستثمار فينخفض الدخل فينخفض الادخار ليتعادل الاستثمار والادخار عند المستوى المتدني للاستثمار، يرى كينز بأنه مع زيادة الدخل، فإن الكفاية الحدية لرأس المال تنخفض مما يجعل زيادة الاستثمار غير ممكنة حتى بتخفيض معدل الفائدة: "هذا هو ما يؤدي بالفعل لصعوبة معالجة الهبوط، فانخفاض سعر الفائدة سيلعب في وقت لاحق دورا مهما، وربما ضروريا، في المساعدة على حدوث الانتعاش، لكن في الوقت الحالي قد يكون اهميار الكفاية الحدية لرأس المال كاملا، لدرجة أن أي تخفيض ممكن عمليا في سعر الفائدة، لن يكون كافيا، فلو كان سعر الفائدة كفيلا بذاته لعلاج المشكلة لكان من الممكن تحقيق الانتعاش دون مرور فترة زمنية كبيرة وبوسائل تحت سيطرة السلطات النقدية بدرجة أو بأخرى"<sup>35</sup>.

وتأسيسا على ذلك اعتقد كينز بضرورة الاعتماد على السياسة المالية، بدل السياسة النقدية التي تكون حسبه عديمة النفع، كما قال في الفقرة السابقة، فزيادة كمية النقود ولو بشكل كبير، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق، بل قد يحتفظ الأفراد بالنقود بدافع المضاربة، خصوصا عند مستويات متدنية لمعدل الفائدة، حيث يدخل الاقتصاد في فخ السيولة، لذلك رأى كينز ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي.

لكن كينز وقع في تناقضات بالجملة، فقال عندما تكلم على نظريات نقص الاستهلاك: " .. يعني هذا أن الاستهلاك يحدد الإنتاج في الحالة الطبيعية للمجتمعات الاقتصادية الحديثة وليس العكس " ثم عندما تكلم عن الأزمة الدورية التي يسميها دورة الأعمال، قال: " سيؤدي أي تقلب في الاستثمار لا يعادله تغير مقابل في الاستهلاك، إلى تقلب في التشغيل بلا ريب.. " وسبب هذا التناقض الواضح هو نظريته في معدل الفائدة: "لقد تعودنا ونحن نفسر الأزمة أن نضفي أهمية كبيرة على الميل الصاعد لسعر الفائدة تحت تأثير الطلب الزائد على النقود لكل من أغراض التجارة والمضاربة. يلعب هذا العامل بالتأكيد دورا في مفاومة الأزمة أحيانا، وفي بدايتها من الأساس في أحيان أخرى، لكنني اقترح أن تفسر الأزمة بالانهيار المفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال وليس الارتفاع في سعر الفائدة بالأساس هو التفسير الأكثر طبيعية، والذي غالبا ما يكون الأساسي ".<sup>36</sup>

فمرة يرى الاستثمار دالة في الاستهلاك، ومرة أخرى يراه دالة في معدل الفائدة والتوقعات المتعلقة بالكفاية الحدية لرأس المال، وهذا التناقض الذي وقع فيه كينز هو صفة لازمت علم الاقتصاد من آدم سميث إلى يومنا هذا، تماما مثلما تلازمت الأزمة الدورية والاقتصاد الرأسمالي، وهي نتيجة مباشرة لدراسة الاقتصاد والنظر إليه بأعين نظرية الإنتاج، التي تأسست على نظرية الفائدة، وفي النهاية الرأسمالية هي استثمار المال المقترض بفائدة.

في الحقيقة كينز فسر الأزمة الدورية بالنتيجة وليس بالأسباب، فالكفاية الحدية المتناقصة نتيجة وليست سبب، وأسباب هذا التناقض عديدة، منها أن كينز لم يكن يهيمه علم الاقتصاد بقدر ما كان مهتما بحلول عملية للكساد الكبير، بل لم يكن أصلا يؤمن بعلم الاقتصاد كعلم مستقل، إنما هو فن من فنون إدارة الدولة، لذلك قاده اعتقاده بفشل السياسة النقدية في معالجة الركود إلى تقديم السياسة المالية كحل، حتى وإن كان هذا الحل بدون سند علمي، فضلا عن كونه ضد مبدأ دعه يعمل.

والسبب الأخر لتفسير دورة الأعمال بتناقض الكفاية الحدية لرأس المال، هو اعتقاد كينز بإمكانية زيادة الناتج بطريقتين، الاستثمار والاستهلاك: "لا أكاد اختلف مع هذه المدارس الفكرية إلا في أن تركيزها على زيادة الاستهلاك قد يكون أكثر من اللازم، حين لا يزال هناك الكثير من المنافع الاجتماعية التي يمكن لزيادة الاستثمار أن تحققها. ولكن من الناحية النظرية يمكن انتقادها لتغاضيها عن وجود طريقتين لزيادة الناتج حتى لو قررنا أن من الأفضل زيادة رأس المال بشكل أبطئ وتركيز الجهود على زيادة الاستهلاك، يجب أن نتخذ هذا القرار بحذر وبعد التفكير في البديل مليا فأنا عن نفسي معجب بالمنافع الاجتماعية العظيمة التي تنجم عن زيادة مخزون رأس المال إلى أن يتوقف عن أن يكون نادرا، لكن هذا حكم عملي وليس ضرورة نظرية .. علاوة على ذلك يجد ربي أن أوافق بسهولة على أن أكثر السبل حكمة هو التقدم على الجبهتين في نفس الوقت، فبينما أطمح لإيجاد معدل استثمار محكوم اجتماعيا بهدف تحقيق انخفاض مطرد في الكفاية الحدية لرأس المال، لا بد أن أدمع في نفس الوقت مختلف السياسات الهادفة لزيادة الميل للاستهلاك، فمهما فعلنا بشأن الاستثمار، من الصعب الحفاظ على التشغيل الكامل في ظل الميل القائم للاستهلاك، ومن ثم هناك مجال لعمل السياستين معا".<sup>37</sup>

لقد تاه علم الاقتصاد في فن إدارة الدولة عند كينز، نعم قد يكون مفيدا الإنفاق الحكومي لإخراج الاقتصاد من الركود، مثلما رأى كينز وهو يكتب النظرية العامة في نموذج ألمانيا، فزيادة الإنفاق الحكومي تزيد التوظيف، فتزيد الأجور، فيزيد الاستهلاك، ربما تكون سياسة ناجحة. إن البحث في السياسات هو بحث في العلاج، وليس بحثا في الأسباب، وبحث العلاج يجب أن يستند إلى بحث

الأسباب، قديما قالت العرب: "داويني بالتي كانت هي الداء"، بهذا المعنى، إذا اعترفنا بأن المشكلة مشكلة نقص استهلاك، كما اعترف كينز في الاقتباسات السابقة، فسندرك أن المشكلة مشكلة توزيع للدخل وليست فائض إنتاج، أو إفراط في الادخار، سنضع في الخلفية فرضية الميل الحدي للاستهلاك، والتي يدركها كينز جيدا إلى جانب معدل فائدة موجب في الاقتصاد، وسينخفض الاستهلاك في المستقبل لا محالة، لسبب بسيط جدا وهو أن من افترض بفائدة سيخفض استهلاكه ليدفع الفوائد، وبالتالي سينخفض حجم الناتج بمقدار مجموع الفوائد على القروض في الاقتصاد مضروبة في مضاعف الإنفاق، هذا التحليل يستعمل فقط أدوات النظرية الكينزية إلى جانب التأكيد على أن الاستثمار دالة في الاستهلاك، وبالتالي لا فائدة من محاولة التمييز بين قروض الاستهلاك والاستثمار. لقد فشل كينز في إدراك هذه الحقيقة رغم أنه اكتشف كل الأدوات النظرية للوصول إليها، وليس هناك تفسير لذلك إلا الاعتقاد بنظرية الفائدة كمسلمة ابتداء.

### 3-2 نظرية ماركس

انطلق ماركس في تفسيره للدورة الاقتصادية من تناقص معدل الربح في النظام الرأسمالي، فالرأسمالي في سعيه نحو تحقيق الأرباح في نظام تحكمه المنافسة، مضطر لتوسيع مجال إنتاجه بتحويل جزء من الربح أو فائض القيمة إلى رأس مال، ولا مناص أمامه إلا اللجوء إلى تراكم رأس المال، لكن التوسع في الإنتاج لا يتطلب فقط تراكم رأس المال الثابت كالمعدات والآلات والمباني، بل يتطلب أيضا زيادة عدد العمال، وفي الأجل القصير ينجم عن ارتفاع الطلب على العمال ارتفاع الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح،<sup>38</sup> وهذه فعلا ورطة، لكن آدم سميث وريكاردو تبنا نظرية مالتس في السكان وقانون الأجر الحديدي كمخرج من هذه الورطة، أما ماركس فلم يقبل نظرية مالتس، ورأى فيها تشهيرا بالجنس البشري، وأشار إلى أن هناك وسائل يلجأ إليها الرأسمالي لإيقاف مفعول اتجاه الأجور إلى الارتفاع مع تزايد تراكم رأس المال، بتكثيف العمل، من خلال إطالة يوم العمل، واستخدام الآلات محل العمل الإنساني.<sup>39</sup>

وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة، مكونة بذلك الجيش الاحتياطي *The Reserve Army* مشيرا إلى أن البطالة جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي وشرط لوجوده، إذ أن هناك مصلحة مزدوجة للرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي، فمن جهة تعتبر وسيلة لإجبارهم على قبول أجور متدنية، ومن جهة ثانية يمد هذا الجيش الاحتياطي بما يحتاج من أيدي عاملة بغض النظر عن نمو السكان، على أن الرأسمالي باستبداله الآلات محل العمال، فإنه يزيد من رأس المال الثابت الذي لا يخلق فائض قيمة، في حين تنتقل قيمته أو تكلفته إلى السلعة عبر عمره الإنتاجي، في الوقت الذي يحدث فيه انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح، وهكذا يصل ماركس إلى قانون تناقص معدل الربح بسبب تراكم رأس المال المستمر وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال الثابت، ذلك أنه إذا كان معدل الربح حسب مفهوم ماركس هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال الثابت والمتغير، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس، قد أدى به بالضرورة إلى أن يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما ازداد تراكم رأس المال.<sup>40</sup>

هذا ويعتبر ماركس من أوائل الذين تحدثوا عن الدورة الاقتصادية بمفهوم الأزمة الدورية، وكل من سبقوه كانوا يتكلمون عن الأزمات الاقتصادية، ولم ينظروا إليها في سياق متابعتها وترابطها مع مراحل الدورة الاقتصادية، وكانوا يعتبرونها مجرد مصائب لا رابط بينها، أما ماركس ففسر الدورة الاقتصادية كنتيجة طبيعية للبنان الهيكلي لنمط الإنتاج الرأسمالي، والأزمة عنده تأخذ شكل أزمة إفراط الإنتاج، مخالفاً بذلك قانون ساي للأسواق،<sup>41</sup> والذي وصفه ماركس بهذه الكلمات: "ثرثرة صيبانية... هراء... هراء"<sup>42</sup>.

كما يرى ماركس أن الأزمة ما هي إلا نتيجة طبيعية للتناقض الرئيسي الذي يحكم نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو تناقض الطابع الاجتماعي للإنتاج، الذي يعكس تزايد التخصص واتساع التقسيم الاجتماعي للعمل وتعدد المنتجين، مع الطابع الفردي للملكية وسائل الإنتاج، الذي يقود إلى استحواذ عدد قليل من الرأسماليين على الإنتاج، وهذا التناقض حسب ماركس هو المسئول عن الأزمة أو الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى مسئوليته عن كل تناقضات النظام الاقتصادي الرأسمالي، كالتناقض بين العمل ورأس المال، والتناقض بين الإنتاج والسوق، وتناقض قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية مع قطاع إنتاج سلع الاستثمار<sup>43</sup>.. الخ.

الأزمة عند ماركس هي نقطة بداية الدورة ونقطة نهايتها في الوقت عينه، وهي تعتبر نذيراً بالانحيار النهائي للرأسمالية، فلو كان الاقتصاد يمر بمرحلة الانتعاش، وفي هذه الحالة يؤدي التوسع السريع للإنتاج إلى المزيد من تراكم رأس المال، ما يؤدي إلى أن يكون مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج أعلى من قيمة رأس المال الثابت في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية، ومادام الاقتصاد في مرحلة الانتعاش، فإن الطلب يكون متزايداً على وسائل الإنتاج والمواد الخام، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعارها، ما يستدعي توسعاً في إنتاجها باستقلال نسبي عن الطلب على سلع الاستهلاك، وما دام الطلب على وسائل الإنتاج كبيراً، ومادام إنتاجها يستلزم وقتاً، فإنه خلال هذا الوقت يقوم قطاع إنتاج وسائل الإنتاج أو سلع الاستثمار بإفناق حجم كبيراً من رأس المال المتغير كأجور وشراء المواد الخام، مما يخلق دخولاً إضافية تولد طلباً استهلاكياً، فترتفع أسعار سلع الاستهلاك أيضاً، وهو الأمر الذي يوفر حافزاً للتوسع في إنتاجها هي الأخرى، فيتوسع الطلب على وسائل الإنتاج، وبذلك يتزايد حجم الائتمان المصرفي لتمويل الانتعاش والرواج، وكل ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمال، فتقل البطالة وترتفع الأجور.<sup>44</sup>

لكن ارتفاع الأجور سيتسبب في خفض فائض القيمة، ومن ثم خفض الأرباح، فيلجأ الرأسماليين إلى إحلال الآلات مكان العمال، فينخفض فائض القيمة وتنخفض الأرباح أكثر بسبب ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، ويقل بالتالي معدل الربح، ما يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، أي خفض طلبهم على وسائل الإنتاج، التي تكون قد أنتجت بشكل مفرط، فتهدى أسعارها وتتردى معدلات الربح في القطاعات المنتجة لها، وتحدث حركة إفلاس وحسائر كثيرة لا تلبث أن تنعكس على الاقتصاد بأكمله. وهكذا فالانتعاش الذي ميز هذه المرحلة قد حمل في أحشائه بذور الأزمة بسبب فوضى الإنتاج، التي تسببها فوضى قرارات المنتجين، وواضح أن الأزمة هنا هي أزمة فيض إنتاج، وهنا يدخل الاقتصاد مرحلة الركود بمظاهرها المعتادة: تراكم المخزونات، والبطالة، وتدهور الأجور، وانخفاض الأسعار.. الخ.<sup>45</sup>

على أن الأزمة كما بين ماركس تحمل معها بذور زوالها، من خلال الوظيفة المهمة التي تؤديها، وهي حل التناقضات التي ظهرت في إعادة الإنتاج الموسع، ولتخلق من جديد شروط الانتعاش الجديد، يقول ماركس: "فالأزمات ليست سوى حلول آنية قسرية

للتناقضات الموجودة، هي بمنزلة هيجان عنيف يعيد مؤقتا التوازن الذي احتل<sup>46</sup>، فالأزمة ستعمل على إتلاف السلع الراكدة، وإغلاق وحدات إنتاجية، وبالتالي تدمير قدر من الطاقات الإنتاجية، وخفض أحجام الإنتاج، وتدهور الأسعار، وكل هذا يسهم في القضاء على الإفراط الذي حدث في الإنتاج، وكأن الأزمة ارتدت بالإنتاج إلى الوراء حتى يتناسب مع حجم السوق المحدود، بعدها يصل الوضع إلى أن يكون الطلب أكبر من العرض، فترتفع الأسعار مجددا، وتكون الأجور خلال الأزمة قد تدنت كثيرا ما يخلق شروطا جيدة للانتعاش بشكل أفضل من رأس المال، وهنا يدخل الاقتصاد من جديد في مرحلة الانتعاش، ثم تظهر الأزمة مرة أخرى.

## 4-2 نظرية الابتكار لشومبيتر

نظر شومبيتر إلى الابتكار على أنه مصدر الرخاء والتجديد والحيوية في النظام الرأسمالي، واعتبر الدورة الاقتصادية بأنها نتيجة للتقدم الاقتصادي، ونوع من التدمير الخلاق الذي يقضي على القديم المتهالك في سبيل الجديد الواعد، وفرق شومبيتر بين الاختراع **Invention** والابتكار **Innovation** فالاختراع يعني إنجازات العلماء والباحثين في مختلف التخصصات والمجالات، بينما يقصد بالابتكار استخدام هذه الاختراعات من قبل المنظمين في النشاط الاقتصادي لإنتاج سلع جديدة بهدف تحقيق الربح، وكان تركيزه الكبير على الابتكارات الأساسية الكبيرة التي تكلم عنها كوندراتيف، كالمحرك البخاري، وسكك الحديد، والكهرباء، والسيارات، والطيران، وغيرها.<sup>47</sup>

بدأ شومبيتر نظريته بافتراض أن الاقتصاد في حالة توازن مستقر، وأنه يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، وافترض ثبات حجم العمال ورأس المال وحجم موارد الإنتاج، وافترض أيضا وجود منظمين يقومون بالابتكار في مجال الإنتاج السلعي<sup>48</sup>.

وتبدأ الدورة الاقتصادية عند شومبيتر بقيام المنظمين بالافتراض من البنوك لإنتاج سلع جديدة تحقق أكبر ربح ممكن، وما دام الاقتصاد في حالة توازن التوظيف الكامل، فإن زيادة الاستثمار عن طريق الافتراض من البنوك تؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، وإذا كانت هذه العوامل مستخدمة في إنتاج سلع الاستهلاك فلا يمكن جذبها إلى الاستثمار الجديد إلا من خلال تخفيضها بأسعار أعلى، وذلك يؤدي إلى خفض إنتاج سلع الاستهلاك، ما يجبر المجتمع على تكوين ادخار إجباري لتمويل الاستثمار الجديد، وتؤدي الابتكارات الجديدة إلى تحقيق أرباح عالية، وهذا ما سوف يدفع بمنظمين آخرين إلى الدخول إلى حلبة الإنتاج، أي أن الاستثمار الأولي قد جر استثمارات أخرى، وكلما نجح هؤلاء أغروا عددا أكبر للإقدام على إنتاج نفس هذه السلع، وهذا ما يؤدي إلى تزايد الاستثمار والإنفاق الكلي، بحيث يتجه الناتج للارتفاع، ما ينتج عنه انتعاش اقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.<sup>49</sup>

وفي ظل هذا المناخ الذي خلقتة المبتكرات الجديدة، سيضطر المنتجون القدامى إلى تغيير منتجاتهم، قبل أن يبدأ الطلب عليها في الانخفاض، وسعيهم محاربات الوضع الجديد بإدخال هذه التكنولوجيات الحديثة إلى مؤسساتهم، قبل فقدهم السوق بفعل المنافسة، وإن عاجلا أو آجلا سوف ينتهي الانتعاش الذي خلقتة الابتكارات الجديدة، فيزدحم السوق بالسلع، وتبدأ الأسعار في الانخفاض، وهو الأمر الذي يقلل من عدد المنظمين، لهبوط معدلات الربح، مما يخلق آثار انكماشية، وتبدأ مرحلة الركود بسماتها المعروفة، حيث تتعمق الأسعار

في الانخفاض، وتدهور الدخول والأرباح، وترتفع معدلات البطالة، وتكثر حالات إغلاق وتصفية المؤسسات، وتحدث عملية تراكمية في الاتجاه الهابط للنشاط الاقتصادي، لكن شومبيتر يرى أن الركود والأزمة بمثابة عملية تدمير خلاقة صعبة من أجل إزالة العناصر القديمة البالية، إلى أن تتم استعادة التوازن الاقتصادي، لتبدأ من جديد عوامل الانتعاش في الظهور بإدخال مبتكرات جديدة في مجال الإنتاج وتمويلها بالائتمان المصرفي كالعادة، لتحدث دورة اقتصادية أخرى.

### 3- أطروحتنا في تفسير الأزمة الدورية

الدورة الاقتصادية أو الأزمة الدورية هي الانتقال الدائم للاقتصاد بين البطالة والتضخم تنتج عن العلاقة العكسية بين الاستهلاك باعتبارها النشاط الاقتصادي الأصيل الوحيد الذي يستهدف لذاته وبين معدل الفائدة الموجب وتغيراته.

نحن ننتج من أجل أن نستهلك يعني ذلك ببساطة بأن الناتج الكلي يتحدد بالطلب الكلي على عكس النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد التي تفيد بأن كل ناتج يخلق الطلب المكافئ له وكأنها تفيد بأننا نستهلك من أجل أن ننتج مثل هذه النظرية الساذجة المبنية على نظريات الفائدة عند الكلاسيك والنيوكلاسيك اعتقد بما كينز قبل أن يستفيق في الكساد الكبير استفاقة ناقصة سببها اعتقاد كينز أن الاستثمار دالة في معدل الفائدة بينما هو نفسه قال أكثر من مرة أن الاستثمار ليس سوى طلب مشتق من الاستهلاك. لقد كان ابن خلدون يعرف بأن النمو الاقتصادي يتوقف على الطلب : "إن الصنائع إنما تستجد وتكثر إذا كثر طلبها"<sup>50</sup>، يعني ذلك بأن النمو يتوقف على الاستثمار وهذا الأخير يكثر ويتجدد إذا كثر الطلب عليه وهو طلب الاستهلاك ويعني ذلك كله أن النمو يتوقف على الطلب من أجل الاستهلاك، لأن الطلب من أجل الاستثمار هو طلب مشتق من الاستهلاك وليس طلبا أصيلا. يمكننا أن نسمي الطلب من أجل الاستهلاك بالاستهلاك المباشر، والطلب من أجل الاستثمار بالاستهلاك غير المباشر.

تقترض الأموال من أجل الاستهلاك المباشر وغير المباشر (الاستثمار) فتعتبر الأموال المقترضة قبل إعادتها إلى أصحابها، إعادة توزيع للدخل من الأغنياء إلى الفقراء ( لن يقرضك معدم أو محتاج) وهذا يعني بمصطلحات الاقتصاد الكلي، إعادة توزيع للدخل من أصحاب الميول الحدية للإنفاق الأقل إلى أصحاب الميول الأعلى منها أو التامة، لأنهم سينفقون كل شيء 100% نتيجة هذا على الاقتصاد أن ينمو الناتج بمقدار مجموع مبالغ القروض الممنوحة (للاستهلاك المباشر وغير المباشر) مضروبة في قيمة مضاعف الإنفاق في المجتمع.

بعد ذلك يتوجب على المقترضين تسديد قروضهم والفوائد المترتبة عليها، وعملية التسديد هذه تعتبر إعادة توزيع للدخل من الأغنياء إلى الفقراء، أي من الميول الاستهلاكية العليا إلى الميول الأقل منها، ونتيجة هذا على الاقتصاد أن ينخفض الناتج بمقدار القروض زائدا فوائدها مضروبة في قيمة مضاعف الإنفاق، والنتيجة الكلية من الإقراض والتسديد هي نقص الناتج بمقدار الفوائد مضروبة في قيمة مضاعف الإنفاق، يعني ذلك أن الإقراض والاقتراض بفائدة يضر الاقتصاد. وهو ما يفسر البطالة. فإخراج أموال المكتنزين والبخلاء بواسطة معدل الفائدة هو في الحقيقة استبدال مشكلة بمشكلة أكبر، وبالتالي لا يمكن قبول اعتبار الفائدة كمكافأة للتخلي عن الاكتناز،

إنما يمكن القول بلسان علم الاقتصاد بأن الفائدة هي مكافأة البخل. وهكذا ببساطة يمكن أن نرى بوضوح تام أن الأزمة الدورية مجرد دالة في معدل الفائدة.

#### خاتمة

لقد تم تأسيس علم الاقتصاد على نظرية الإنتاج وكان سؤال البدء البحث في كيفية زيادة ثروة الأمم، لهذا تأخرت ولادة نظرية الاستهلاك مئة سنة بعد نظرية الإنتاج، وجاءت نظرية الاستهلاك مستنسخة تماما من نظرية الإنتاج، بل وجاءت لتحل مشاكل تصريف الإنتاج التي ارتبطت بالاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذه الحقائق التاريخية جعلت علم الاقتصاد يقف على رأسه مقلوبا، فجل الشارع البسيط الذي لم يدخل المدرسة أصلا يعرف بأننا: "نحن البشر ننتج من أجل أن نستهلك" بينما علم الاقتصاد كما هو في مدارس الرأسمالية العلمية يقول العكس: "نحن البشر نستهلك من أجل أن ننتج"، فأوجدت النظرية وكان لا بد من إيجاد مجتمع يتوافق معها، وواضح للغاية أن المجتمع الإنساني ليس هو المجتمع الذي يتوافق معها، وإن كانت قد غيرته بعض الشيء عبر عشرات السنين، لذلك لم يكن من الممكن لنظريات الرأسمالية العلمية أن تقدم تفسيراً علمياً مقبولاً للأزمة الدورية.

إن نظريات الإفراط في الترميل وفيض الإنتاج، توضح جيدا كيف أن أصحابها يفكرون بطريقة مقلوبة، تماما كما هو حال علم الاقتصاد، فالإفراط في إنتاج سلع الاستثمار حتى إن كان بحجم كبير لا يمكنه تفسير لماذا يتراجع مستوى الناتج والدخل والتوظيف إلى مستويات قياسية كان الاقتصاد قد تخطاها منذ زمن طويل، ولا يمكنه أيضا تفسير لماذا ينخفض الاستهلاك بشدة، لكن قبل ذلك، لماذا يكون هذا الإفراط أصلا؟ هل المستثمرين والمنتجين أغبياء إلى هذه الدرجة؟! بالطبع لا بمعنى آخر وبمفردات علم الاقتصاد أليس الاستثمار مجرد طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك؟ فكيف إذن لاحظ هؤلاء الاقتصاديين فرط الإنتاج؟ في الحقيقة هؤلاء الاقتصاديين لاحظوا نتيجة لها سببها الذي لم يدركوه، واعتقدوا أن النتيجة هي السبب، فطبعي بعد انخفاض الاستهلاك سينخفض الاستثمار ويتكدس المخزون، لكن هذه نتيجة وليست سبب، فمادام الاستثمار مجرد شيء مشتق من الاستهلاك، فلا يمكن أن يحدث إفراط في الإنتاج بشكل كبير، بل يكون محدودا جدا، ولن يؤدي إلى تناقص الاستهلاك كما هو الحال في الأزمة الدورية في الرأسمالية.

وتقريبا نفس الكلام يقال بالنسبة لنظرية كينز ونظرية تفاعل المضاعف مع المعجل، فانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال سيقود الى خروج المستثمرين الأضعف من السوق دون أن يكون لذلك تأثير كبير على حجم الاستهلاك والدخل والتوظيف، ولا تستطيع هذه النظريات أن تخرنا عن سبب انخفاض الاستهلاك بمعدلات كبيرة، لا يمكن أن تفسر بانخفاض الدخل نتيجة انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال. وفي الحقيقة كل النظريات التي عرضناها سابقا لا تقدم تفسيراً مقبولاً لسبب نقص الاستهلاك بعد تزايد كآحد مظاهر ونتائج الأزمة الدورية.

وبالنسبة لنظريات نقص الاستهلاك فهي الأخرى نظرت إلى النتيجة ولم تقدم تفسيراً لأسبابها فما الذي يجعل الاستهلاك يتناقص بعد تزايد؟ خصوصا إذا لم نكر أن قطاع الاستهلاك هو القطاع القائد للاقتصاد، وبناء عليه تتحدد قيمة الاستثمار والتوظيف والناتج وغير ذلك، كما أن الاقتصاد الجزئي كما هو عليه عند اقتصاديي الرأسمالية العلمية، يخرنا بأن المحددات الكيفية للطلب على الاستهلاك

تكون عادة ثابتة في الأجل القصير، لكن نظريات نقص الاستهلاك جعلت نقص الاستهلاك هو السبب الابتدائي، كأنه يحدث من عدم، ولا يمكن أن يقبل أن يقال أنه يحدث نتيجة انخفاض الدخل بالملق، لأن الدخل نفسه يتحدد ابتداء بالطلب على الاستهلاك، وواضح أن الدجاجة خلقت قبل البيضة.

والواضح أن نقص الاستهلاك وانخفاضه بعد تزايد هو بسبب التمويل المصرفي بنظام الفائدة، فالحصول على القروض سيشرح على زيادة الاستهلاك، ومن ثم الاستثمار والدخل، لكن من افترض لا بد أن يسدد دينه والفوائد المترتبة عليه فيما بعد، ويتم تسديد الفوائد باقتطاعها من الدخل، وهو ما يؤدي إلى نقص قيمة الدخل الموجهة إلى الاستهلاك، فينخفض الاستهلاك وينخفض الاستثمار ويتكدس المخزون وينخفض الناتج، ولا فائدة من التمييز بين قروض الاستهلاك وقروض الإنتاج أو الاستثمار، فالاستثمار مجرد طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك، وبالتالي كل القروض هي قروض استهلاك في النهاية، يتحمل تكلفة فوائدها المستهلك النهائي، وكل الناس مستهلك نهائي، وبالتالي الاقتصاد هو المستهلك النهائي، وإليه تعود الآثار السلبية لنظام الفائدة.

<sup>1</sup> - Paul. Johnson, Glossary of political economy term, auburn university, usa, 2000, p81.

<sup>2</sup> - Mentor Bouniatian, Les Crises Economiques , Traduit du Russe par J. Bernard, Marcel Giard, Paris, 1922, p 31.

<sup>3</sup> - David Hyman' Economics' Fourth Edition' Mcgraw-Hill' New York' 1997' P495.

<sup>4</sup> - Burns, A & Mitchell, W (1946) Measuring Business Cycle, National Bureau of Economic Research NBER, New York, p 3.

<sup>5</sup> - بول سامويلسون، علم الاقتصاد - توزيع الدخل؛ ترجمة مصطفى موفوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 253.

<sup>6</sup> - بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 586.

<sup>7</sup> - سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1985، ص 200.

<sup>8</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression-Etude Theorique des Cycles Economique, Troisieme Édition, Societe des Nations, Geneve, 1943, p 293.

<sup>9</sup> - ibid, p301-302.

<sup>10</sup> - ibid, p 293.

<sup>11</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression, op cit , p 16-17.

<sup>12</sup> - زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 1997، ص 331.

<sup>13</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression, op cit , p 22.

<sup>14</sup> - Ibid , p 22-23.

<sup>15</sup> - Ibid , p 24.

<sup>16</sup> - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 752.

<sup>17</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 351.

<sup>18</sup> - المرجع السابق، ص 351-352.

<sup>19</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 333-334.

<sup>20</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression, op cit , p 82-83.

<sup>21</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 335.

<sup>22</sup> - Ibid, p 34.

<sup>23</sup> - Ibid, p 50.

<sup>24</sup> - Ibid, p 50-51.

<sup>25</sup> - Ibid, p 85.

<sup>26</sup> - Ibid, p98-99.

<sup>27</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression, op cit , p 133.

<sup>28</sup> - Ibid, p 138-140.

<sup>29</sup> - جون ماينرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة، ترجمة إلمام عيادروس، دار العين للنشر، ط1، القاهرة، 2010، ص 389-390.

<sup>30</sup> - جون ماينرد كينز، مرجع سابق، ص 393-394.

<sup>31</sup> - David Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, Batoche Books, Third Edition, 1821, Kitchener, Ontario, Canada, 2001, p 293.

<sup>32</sup> - جون ماينرد كينز، النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود، مرجع سابق، ص 399.

<sup>33</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression, op cit , p138.

<sup>34</sup> - جون ماينرد كينز، مرجع سابق، ص 400.

<sup>35</sup> - المرجع السابق، ص 350.

<sup>36</sup> - المرجع السابق، ص 349.

<sup>37</sup> - المرجع السابق، ص 357-358.

<sup>38</sup> - كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ نشر، ص 57.

<sup>39</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 201.

<sup>40</sup> - المرجع السابق، ص 202.

<sup>41</sup> - المرجع السابق، ص 203.

<sup>42</sup> - تودجي باكولز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد وحسين التلاوي، سلسلة تصدرها مجلة الابتسامة، القاهرة 2011، ص 172.

<sup>43</sup> - كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، مرجع سابق، ص 64.

<sup>44</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 204.

<sup>45</sup> - المرجع السابق، ص 206.

<sup>46</sup> - المرجع السابق، ص 207.

<sup>47</sup> - Ibid , p 84-100.

<sup>48</sup> - Ibid, p 60-64.

<sup>49</sup> - Ibid, p 107-124.

<sup>50</sup> - حازم الببلاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ مصر؛ 1997، ص 28.

### قائمة المراجع

بول سامويلسون، علم الاقتصاد - توزيع الدخل؛ ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.

بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله - ترجمة الطبعة 15، الطبعة 2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 1997.

جون ماينرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة، ترجمة إلهام عيادروس، دار العين للنشر، ط1، القاهرة، 2010.

كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ نشر.

تودجي باكولز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد وحسين التلاوي، سلسلة تصدرها مجلة الابتسامة، القاهرة 2011.

حازم الببلاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ مصر؛ 1997.

<sup>50</sup> - Paul. Johnson, Glossary of political economy term, auburn university, usa, 2000.

<sup>50</sup> - Mentor Bouniatian, Les Crises Economiques , Traduit du Russe par J. Bernard, Marcel Giard, Paris, 1922.

<sup>50</sup> - David Hyman, Economics, Fourth Edition, Mcgraw-Hill, New York, 1997.

<sup>50</sup> - Burns, A & Mitchell, W (1946) Measuring Business Cycle, National Bureau of Economic Research NBER, New York.

<sup>50</sup> - Gottfried Haerler, Prosperite et Depression-Etude Theorique des Cycles Economique, Troisieme Édition, Sosite des Nations, Geneve, 1943.

<sup>50</sup> - Bernard Mandeville, The Fable of the Bees or Private Vices Publick Benefits, published by Liberty Fund INC. Indianapolis, usa, 2010.

David Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, Batoche Books, Third Edition, 1821, Kitchener, Ontario, Canada, 2001.